



SAUDI LAW CONFERENCE  
المؤتمر السعودي للقانون

تحت شعار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة

عنوان المحاضرة: الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية في  
المملكة العربية السعودية

اسم المتحدث: الدكتور ماجد العتيبي  
أستاذ القانون الدولي الاقتصادي المساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الملك  
سعود.

# مقدمة

- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدر ورافد مالي هام يأخذ حيز ومساحة كبيره في اقتصاديات الدول وذلك لما يتضمنه من فوائد ومنافع اقتصادية متنوعة للدول المضيفه.
- حينما تنجح الدولة المضيفه كمرحلة أولى في جذب الاستثمار الأجنبي، تتولى كمرحلة ثانية توظيف أموال الاستثمار الأجنبي من خلال توجيهها واستثمارها في الأنشطة الاقتصادية الوطنية المختلفة حسب بيئتها الاقتصادية والقانونية والاجتماعية مما يعزز نمو وازدهار تلك الدوله اقتصادياً واجتماعياً حيث يتولد عن توظيف تلك الأموال في الغالب زيادة في تنوع المصادر وسرعة تداول الثروات بين مكونات وفئات المجتمع. فضلاً عن ذلك، يعتبر الاستثمار الأجنبي وخصوصاً المباشر منه بمثابة قناة هامة يتم من خلالها نقل التكنولوجيا المتطورة والمعرفة المتقدمة والتي يترتب على نقلها لاحقاً توطین التقنية الحديثة وتأهيل كوادر القوى العاملة الوطنية فنياً وإدارياً حتى يكون لديهم القدرة على المنافسة عالمياً.
- لا غرابة حينما نجد منافسة شديدة بين كلاً من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في الحصول على أكبر قدر ممكن من حجم الاستثمارات الأجنبية المتاحة علي المستوى الدولي بهدف تحقيق الاستفادة القصوى المتعلقة بفوائد ومنافع الاستثمار الأجنبي وخصوصاً المباشر منه.
- التنافس الدولي في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية يتجسد في سعي الدول الحثيث والمستمر بشكل عام إلى تبني عدة وسائل وادوات وسياسات معينة بهدف تطوير البيئة الاستثمارية الوطنية والتي يترتب على تطويرها تشجيع وترغيب المستثمرين الأجانب في استثمار أموالهم في تلك الدول.
- من أهم تلك السياسات والوسائل التشجيعية في جذب الاستثمارات الأجنبية والمتبعة دولياً هو منح وتعزيز الحماية الدولية والمحلية للاستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق توفير ضمانات قانونية وقضائية للمستثمرين الأجانب حتي يتسنى لهم الاطمئنان والشعور بالأمن والأمان على أموالهم المستثمرة في تلك الدول.
- المملكة العربية السعودية ليست استثناء فمثلها مثل سائر الدول تسعى جاهدةً في توفير الحماية الدولية والمحلية للاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة وتعزيز نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

لأهمية موضوع الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، سوف نقسم هذه المحاضرة إلى عدة محاور على النحو التالي:

**المحور الأول:** مقدمة تعريفية تتضمن شرح مبسط عن ماهية الاستثمار الأجنبي مع ذكر أنواعه وأشكاله وكذلك تمييزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة.

**المحور الثاني:** مصادر الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية وابرز مبادئه وقواعدها.

**المحور الثالث:** المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية (ICSID).

**المحور الرابع:** الحماية الدولية والمحلية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.



## المحور الأول: التمييز بين الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية

يوجد في عالم الاقتصاد والمال والاعمال بشكل عام عدة أنشطة متنوعة ومختلفة، تختلف باختلاف طرق ونماذج عملها وأهدافها في العمليات الاقتصادية اليومية. إلا أن هنالك نوعان من تلك الأنشطة الاقتصادية، والتي يمكن اعتبارهما النشاطان الرئيسان والأكثر شهرة وممارسة على ارض الواقع وهما التجارة والاستثمار. يستخدم مصطلحان التجارة والاستثمار من قبل الكثير من الناس للدلالة على نشاط واحد، وهو الامر الذي يعد مغالطة كبيرة، وذلك لكونهما نشاطان منفصلان ويختلفان عن بعضهما البعض. حيث ينصرف مصطلح التجارة للدلالة على تداول السلع والخدمات بينما يعني مصطلح الاستثمار امتلاك الأفراد أو المؤسسات لأصول في نشاط او شركة يترتب في الغالب عليها تحكم في إدارة وتوجيه تلك النشاط او الشركة.



## جدول للمقارنة بين التجارة الدولية والاستثمار الدولي او الأجنبي

أوجه المقارنة	التجارة الدولية	الاستثمار الدولي
المعنى	التجارة تعني العمليات التي تنطوي على شراء وبيع السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة.	الاستثمار يعني استثمار اشخاص أجنبى جزء من أموالهم في شركات ومؤسسات تقع او تعمل في دول مختلفة عن دولهم.
تحتاج إلى	امتلاك موارد.	رأس مال.
الإيجابيات	تحقيق تكامل وتعاون بين أسواق الدول المختلفة. خلق فرصة للمنتجين لتغطية الأسواق الدولية.	دخول استثمارات إضافية في شكل رأس المال وانتقال التكنولوجيا والايدي العاملة المحترفة. جلب رأس مال طويل الأجل لدولة الضيفة.
الهدف	كسب الأرباح والتفوق في السوق العالمية.	توليد عوائد وارباح على المدى الطويل.
القانون الحاكم	اتفاقيات منظمة التجارة العالمية	الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية.
أوجه التشابه	كليهما ينطوي على عنصر الأجنبي. كلاً من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، والذي يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية لدولة ككل.	



**خلاصة القول:** التجارة الخارجية تنطوي على بيع وشراء السلع والخدمات في الأسواق الدولية بشكل عام بينما الاستثمار الأجنبي يدور حول الأموال التي تستثمرها الشركات الأجنبية على المدى الطويل في الدول المضيفة.



اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمارية بين الدول ومواطني الدول الأخرى المبرمة عام ١٩٦٥م، والتي أنشأت المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية (إكسيد)، لم تضع تعريف واضح ومحدد للاستثمار الأجنبي والذي يمكن من خلاله معرفة متى إمكانية انعقاد الاختصاص لمركز إكسيد.

مما جعل المحاكم التحكيمية الاستثمارية تواجه إشكالية في تحديد معنى الاستثمار والذي يترتب على تحديده انعقاد اختصاصها في النظر في النزاع المعروض أمامها. حيث ان المادة ٢٥ من اتفاقية واشنطن نصت على ان المركز إكسيد ينعقد له الاختصاص فقط في المنازعات التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي بينما لم تحدد ما يمكن اعتباره نزاع استثماري.

وبسبب هذا الفراغ القانوني، تولت المحاكم التحكيمية الاستثمارية تحديد معنى الاستثمار الأجنبي عن طريق تطبيق اختبار ساليبي على النزاع المعروض أمامها من اجل تحديد هل موضوع تلك النزاع استثمار اجنبي ام لا.

يقوم اختبار ساليبي بتحديد الاستثمار الأجنبي من خلال النظر إلى أربعة عناصر: (1) مدى توافر المساهمة والتي تكون في الغالب عن طريق نقود أو أصول (2) طول المدة (3) عنصر المخاطرة (4) مدى المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة.

الا انها في الآونة الأخيرة، بدأت الأوساط القانونية تبدي الشكوك حول صلاحية وجدوى هذا الاختبار فيما يتعلق بتحديد كون نشاط الأجنبي في الدول المضيفة استثمار



## معرفة أنواع الاستثمار الأجنبي

بعد معرفة التفرقة بين مصطلحي التجارة والاستثمار الدوليين وتحديد مفهوم الاستثمار الاجنبي، نتولى شرح التمييز بين أنواع واشكال الاستثمار الأجنبي:

فالاستثمار الأجنبي يشتمل على عدة أنواع واشكال تتشابه فيما بينهم، ولكن هنالك نوعان وهم الأكثر استخداماً وتداولاً بين الأوساط القانونية والاقتصادية، وهما الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر.





## 5 الاستثمار الأجنبي المباشر:

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حول معنى الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك نجد معظم الدول تختلف فيما بينها اتجاه تعريفها وتحديد معنا لمعنى ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن لنا رؤية مثل هذا الاختلاف والتناقض بوضوح من خلال الوقوف على تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المعاهدات الدولية الاستثمارية التي تبرمها تلك الدول. فعلى سبيل المثال نجد الدول الغربية بشكل عام بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية تتوسع في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر في معاهداتها الثنائية بهدف حماية أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأمريكية الموجودة في البلدان الأخرى.

وعلى عكس الدول الغربية، تتبنى الدول النامية وعلى رأسها الصين تعاريف ضيقة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعود إلى رغبة تلك الدول في الحد من الحماية الدولية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق قواعد القانون الدولي الاستثماري وخصوصاً العرفية منها.

ولسد هذه الفجوة القانونية بين الدول، لعبت العديد من المنظمات الدولية دوراً حاسماً في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد مفهومه.

حيث عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على كونه قيام كيان في اقتصاد دولة ما بامتلاك "حصة ثابتة" في شركة موجودة في اقتصاد دولة أخرى والتي يترتب علي امتلاك تلك الحصة وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر الأجنبي والشركة ينتج عنها تحكم المستثمر الأجنبي في إدارة وعمل الشركة.

بينما عرفت منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: ذلك الأصل او المشروع الذي يملكه (المستثمر) في بلد آخر غير وطنه ويتولى إدارته.

ومن خلال تعريف كلاً من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، يتضح لنا ان الاستثمار الأجنبي يكون مباشر حينما يكون هنالك مشروع أو أصل يملكه ويديره المستثمر

الأجنبي في بلد آخر سواءً بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بسبب اشتراكه في راس مال المشروع بحصة تسمح له بان يكون له تأثير على الإدارة.



## ⑤ الاستثمار الأجنبي الغير مباشر فيمكن تعريفه على النحو التالي:

هي تلك الاستثمارات الأجنبية التي تدخل الدولة المضيفة في شكل شراء اوراق مالية مثل الأسهم والسندات، والتي يتم شراؤها عادةً عن طريق أسواق المال بقصد المضاربة وتحقيق أرباح قصيرة الاجل شريطة الا تكون نسبة الأسهم والسندات المملوكة للأجانب تسمح لهم بإدارة المشروع او الشركة.



## أوجه الشبه والاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

أوجه المقارنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الغير مباشر
الطريقة	شراء مباشر في الشركات او المشاريع او انشاء شركة او فرع.	شراء نسبة محددة وبسيطة من اسهم او سندات عن طريق الأسواق المالية.
المدة	طويل الاجل	قصير الاجل
السيطرة	يوجد (سيطرة أو تأثير كبير على إدارة الشركة او المشروع).	لا يوجد.
صوره	إنشاء كيان جديد او فتح فروع جديدة او الاستحواذ على كيان موجود مسبقا او الدخول في الشراكة مع شريك محلي سواء في الشركة او مشروع جديد او قائم.	المضاربة في السندات والأسهم.
نسبة المخاطرة	عالية ولذلك الاستثمار الأجنبي المباشر يتمتع بالحماية الدولية العرفية والتي مصدرها قواعد القانون الدولي العرفي	قليلة نسبياً ولذلك لا يتمتع بالحماية الدولية وفق قواعد القانون الدولي العرفي.
أوجه الشبه	كليهما تشكل مصادر مالية إضافية للدول المضيفة. تحتوي على عنصر اجنبي.	



## تحديد المستثمر الأجنبي

⑤ من هو المستثمر الأجنبي؟

المستثمر قد يكون فرد طبيعي او شخصية اعتبارية تأخذ في الغالب صورة شركات.

⑤ مما يجب الإشارة اليه هنا: ان المستثمر لابد ان يكون اجنبي عن الدولة التي يستثمر فيها.

يكون تحديد مدى اعتبار المستثمر الأجنبي (اجنبياً) عن الدولة المضيفة اذا كان فرد طبيعي من خلال النظر في جنسية الفرد في المقام الأول بموجب قانون الدولة التي يدعي جنسيتها.

اما الشركة فيتم تحديد جنسيتها عادةً حسب مكان تأسيسها أو عن طريق المقر الرئيسي لأعمالها دون النظر لملاك تلك الشركة.

حيث قررت محكمة العدل الدولية بناءً على القانون الدولي العرفي، أن دولة جنسية المساهمين الذين يسيطرون على شركة مؤسسها في دولة أخرى لا يجوز لها ممارسة الحماية الدبلوماسية للأضرار التي لحقت بالشركة.

ولكن يمكن معاملة الشركات التي يتم تأسيسها محلياً والتي يسيطر عليها ملاك أجنب بناءً على اتفاقيات خاصة مع الدول المضيفة.

وغالباً ما تتولى المعاهدات الدولية الاستثمارية حل هذه المسألة، والتي تتعلق بموضوع المساهمين في الشركات المؤسسة محلياً في الدول المضيفة.

⑤ ملاحظة هامة: بموجب اتفاقية واشنطن يتم استبعاد مواطني الدولة المضيفة من الحماية الدولية حتى لو كانوا يحملون جنسية دولة أخرى.



## المحور الثاني: الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية

### 📌 مقدمة:

الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية الدولية والتي تهدف إلى تحصين وحماية الاستثمارات الأجنبية من تدخل الدولة المضيفة عن طريق توفير عدة ضمانات قانونية وقضائية دولية يتمتع بها المستثمر الأجنبي بهدف حماية وحفظ استثماراته في الدولة المضيفة من المخاطر الغير التجارية، والتي تأخذ عادةً شكل التغيرات السياسية والأمنية والتشريعية والإدارية في الدولة المضيفة.

يهتم المستثمر الأجنبي بتلك ضمانات ومدى توافرها لأنها تشكل مجتمعة صمام الأمان الذي يشعر عن طريقه المستثمر بالاطمئنان والأمان اتجاه انشطته الاستثمارية الموجودة في الدولة المضيفة. فطبيعة الاستثمارات الأجنبية وطول مدتها تجعلها أكثر عرضه للمخاطر والتغيرات المحلية في الدولة المضيفة أكثر من غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

حيث ان الاستثمارات الأجنبية تخضع لقانون الدولة المضيفة ورقابتها السياسية والإدارية وبالتالي تكون نسبة فرصة تدخل الدولة المضيفة في الاستثمارات الأجنبية أكبر.

ولذا، جاءت الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية بهدف حماية المستثمر الأجنبي من تلك المخاطر، والتي قد تحدث لاستثماراته اثناء وجودها في الدولة المضيفة.

**ومما يجب الإشارة إليه هنا:** ان قواعد ومبادئ الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية لم تغفل المصالح الوطنية للدولة المضيفة.

حيث تضمنت قواعدها عدة استثناءات تسمح للدولة المضيفة بالخروج على مبادئ الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية سعياً في حماية مصالحها العليا شريطة ان يكون ذلك الخروج في حدود ضيقة ولفترة قصيرة.

والغرض من تلك الاستثناءات الممنوحة للدول المضيفة إيجاد توازن مناسب بين مصالح المستثمرين الأجانب من ناحية ومصالح الدول المضيفة من ناحية أخرى.



# تاريخ الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية:

الحماية الدولية للأجانب بشكل عام تجد أصلها ومصدرها في قواعد القانون الدولي العرفي والاتفاقيات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي كانت ولا زالت تحظر بشكل صارم الظلم وعدم المساواة والمعاملة التمييزية والعنصرية ضد الأجانب من قبل الدول المضيفة.

إلا أن الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص لم تكن محل اهتمام في الماضي كما هو الحال في منتصف القرن العشرين.

وذلك يعود لكون معظم الدول النامية منذ بداية القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية كانت خاضعة للاستعمار من قبل الدول الغربية، وهو الأمر الذي تولد عنه بطبع سيطرة وتحكم الدول المستعمرة بأنظمة الحكم في الدول النامية مما جعل المستثمرين الأجانب تحت ظل حكم حكومات الدول المستعمرة لا حكومات الدول المضيفة.

ولكن تغير هذا الحال بعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من أحداث عالمية، حيث شهدت فترة الخمسينات والستينات إعلان معظم البلدان النامية استقلالها من الاستعمار الغربي مما ترتب عليه قيام حكومات جديدة، والتي تبنت بدورها سياسيات أكثر عدوانية تجاه المستثمرين الأجانب (الذين هم في الأغلب من رعايا الدول المستعمرة) حيث قامت تلك الحكومات بطرد المستثمرين الأجانب ومصادرة استثماراتهم وأموالهم عن طريق التأميم، وذلك دون تعويض عادل.

فعلى سبيل المثال تمت خلال الفترة من 1960 إلى 1974 أكثر من 875 عملية مصادرة في 62 دولة حول العالم.

طبعاً هذه السياسات الحادة من قبل الدول النامية ضد المستثمرين الأجانب تعود لعدة أسباب منها على سبيل المثال:

- الاستقلال وتشكل حكومات حديثة وشابة.
- إثبات الوجود من خلال التطرف في ممارسة ما يسمى بحق السيادة.
- الاعتقاد السائد على كون المستثمرين الأجانب أصحاب مطامع اقتصادية وسياسية.
- تبني الأفكار الشيوعية من قبل تلك الحكومات.

14- الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.



كل تلك الاحداث السابقة، دفعت الدول الغربية في التفكير جدياً في موضوع الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية. وظهر هذا الاهتمام الغربي بموضوع الحماية الدولية للاستثمارات في شكل اقناع وحث دول العالم إلى الدخول في اتفاقية دولية جماعية تتولى وضع قواعد قانونية دولية تعنى بتوفير حماية قانونية دولية للاستثمارات الأجنبية بهدف حفظ وصيانة حقوق رعاياهم وكذلك تشجيع التبادل الاستثماري بين دول العالم اجمع.

الا ان جميع محاولات وجهود الدول الغربية في اقناع دول العالم بالدخول في اتفاقية دولية جماعية كان مصيرها الفشل. وهو الفشل الذي يعود إلى عدة أسباب منها على سبيل المثال: التضارب الحاد في المصالح الدولية ما بين الدول الغربية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى.

هذا الفشل، دفع الدول الغربية إلى تبني مسلك اخر يشمل في الدخول في اتفاقيات دولية استثمارية ثنائية تعنى بتعزيز وحماية الاستثمارات الأجنبية، وعليه نجد ان الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار تعتبر في وقتنا الحالي المصدر الأساسي لمعظم قواعد القانون الدولي الاستثماري وخصوصاً قواعد الحماية الدولية.

وكانت اول اتفاقية استثمارية ثنائية بين جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية باكستان الاسلامية عام ١٩٥٩م.



## مصادر الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية

تعتبر الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية من موضوعات القانون الدولي الاستثماري، والذي يعد من فروع القانون الدولي العام. وبالتالي فإن مصادر قواعدها واحكامها هي نفس مصادر القانون الدولي العام والتي حددتها المادة ٣٨ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية والتي على النحو التالي:

### ١- المعاهدات الدولية:

يقصد بالمعاهدة الدولية بشكل عام توافق إرادة شخصين او أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على إحداث آثار قانونية معينة بخصوص موضوع معين وفقاً لقواعد القانون الدولي العام.

تضطلع المعاهدات الدولية متعددة الأطراف والمعاهدات الثنائية على وجه الخصوص بدور كبير في موضوع الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية وذلك لكونها تقوم بوظيفة ازدواجية تتمثل في تعزيز الاستثمارات الأجنبية للدول الأطراف وكذلك توفير الحماية المطلوبة للمستثمرين الأجانب رعايا الدول الأطراف.

تحتوي المعاهدات الدولية الاستثمارية على احكام موضوعية عامة متعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية واحكام إجرائية تتناول طرق واليات حل النزاع الاستثماري.

تعتبر المعاهدات الدولية الثنائية المصدر الرئيسي لقواعد ومبادئ الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية.

يوجد أكثر من ٣٠٠٠ معاهدة دولية ثنائية استثمارية في الوقت الحالي، وتشابه اغلب تلك المعاهدات الثنائية في احكامها وقواعدها.

تعتبر جمهورية المانيا الاتحادية من أكثر الدول ابراماً للمعاهدات الدولية الثنائية المتعلقة بتعزيز وحماية الاستثمارات الأجنبية حيث لديها ما يقارب ١٣٥ معاهدة دولية استثمارية ثم



## ٢- العرف الدولي:

العرف الدولي يعتبر المصدر الثاني من مصادر القانون الدولي الاستثماري.

ويقصد به "اعتیاد أشخاص القانون الدولي التصرف على نهج معين تجاه وقائع محددة مع شعورهم بالزامية التصرف على هذا النحو."

يلعب القانون الدولي العرفي دور هام في مجال الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية حيث تفرض قواعده على الدول المضيفة عدة التزامات فيما يتعلق بمعاملة الأجانب بشكل عام كقاعدة الحد الأدنى لمعاملة الأجانب وقواعد المسؤولية الدولية للدول.

كذلك يتولى العرف الدولي تحديد جنسية الأفراد والشركات والذي ينتج عنه تحديد مدى انطباق المعاهدات الدولية الاستثمارية على الافراد والشركات.

## ٣- المبادئ العامة للقانون:

تعني المبادئ العامة للقانون تلك المبادئ المشتركة بين مختلف النظم القانونية الداخلية في العالم.

تعتبر المبادئ العامة للقانون مصدر هام لقواعد الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية وذلك فيما يتعلق بتطبيق مبدأ حسن النية وحظر الفساد.

تتولى المبادئ العامة للقانون تحديد معاني المصطلحات والشروط التي تتضمنها المعاهدات الدولية عندما لا تكون واضحة بما فيه الكفاية أو عندما يكون هناك فراغ أو نقص في احكام المعاهدة مثل تحديد قانون واجب التطبيق.

ولذلك تُعتبر المبادئ العامة للقانون مصدراً هام في سد الثغرات القانونية اتجاه المسائل المتعلقة بالحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية.

كذلك ساعدت المبادئ العامة للقانون في توفير حلول قانونية للمحاكم الدولية لحل المنازعات الناشئة عن مخالفة قواعد الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية خصوصاً في الأمور المتعلقة بعقود امتيازات



## ٤- احكام المحاكم الدولية والهيئات التحكيمية:

يقصد بأحكام المحاكم كمصدر استدلاي للقانون الدولي الاستثماري الأحكام الصادرة عن "القضاء" بمفهومه الواسع الذي يشمل أحكام المحاكم الدولية سواء كانت محاكم دائمة أم مؤقتة كالتحكيم.

تضطلع احكام المحاكم والهيئات التحكيمية بدور مهم في الاستدلال على القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الاجنبية، وكذلك إثبات وجودها وتفسيرها وتحديد مضمونها، وتزداد أهمية هذا الدور بالنسبة للقواعد المستمدة من مصادر يشوبها الغموض وعدم الوضوح وصعوبة الإثبات شأن العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون. المساعدة على فهم وتحديد بعض القواعد المنصوص عليها في المعاهدات الدولية الاستثمارية.

## ٥- الفقه:

يلعب الفقه دور تكميلي في تفسير وتحديد معاني القواعد القانونية المتعلقة بالحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية خصوصاً في المسائل الجديدة. يقصد بالفقه مؤلفات وكتابات كبار المؤلفين والتي تتعلق بمختلف مسائل القانون الدولي الاستثماري.

كذلك يعتبر من الفقه ما يصدر من الأشخاص الاعتباريين من مؤلفات واءاء كالجمعية الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، واللجان والأجهزة التابعة للدول والمنظمات الدولية والتي تتعلق بمختلف مسائل الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية.

## ٦- العقود الدولية الاستثمارية :

تعتبر العقود الدولية الاستثمارية مصدراً من مصادر الحماية الدولية للمستثمرين الأجانب.

العقود الدولية الاستثمارية: هي تلك العقود التي يتم ابرامها بين المستثمر الأجنبي من ناحية والدولة المضيفة من ناحية أخرى.

غالباً ما تحتوي تلك العقود على الكثير من الضمانات القانونية والقضائية، والتي تكفل الحماية الدولية للمستثمر الأجنبي والذي عادةً تكون شركات دولية تقوم بتنفيذ مشاريع كبرى.



## ابرز مبادئ وقواعد الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية

- ⑤ مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة.
- ⑤ مبدأ الحماية من المصادرة دون تعويض عادل وفعال.
- ⑤ مبدأ المعاملة الوطنية.
- ⑤ مبدأ الدولة الاولى بالرعاية.
- ⑤ الحماية الكاملة والامان ضد المخاطر الأمنية والسياسية.
- ⑤ مبدأ الحماية من التدابير التعسفية.
- ⑤ مبدأ ضمان حرية تحويل الأموال ونقل الاستثمارات.
- ⑤ مبدأ الاستقرار التشريعي.



## المحور الثالث: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية (ICSID) مؤسسة تابعة للبنك الدولي، تأسس عام 1966 وفق اتفاقية واشنطن والتي عدد الدول المنظمة اليها 150 دولة تقريباً.

يقع مقر المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية في مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الامريكية.

يتولى المركز تسوية المنازعات القانونية بين المستثمر الأجنبي من ناحية والدولة المضيفة من ناحية أخرى شريطة ان يكون موضوع النزاع استثماري.

يتم تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي عن طريق الوسائل الودية (التوفيق) او الوسائل القضائية (التحكيم الاستثماري).

**التوفيق:** يعتبر احد الطرق السلمية الودية لتسوية المنازعات الدولية والاستثمارية على وجه الخصوص.

التوفيق في المنازعات الاستثمارية وفق اتفاقية واشنطن يتمثل في قيام لجنة يتم إنشاؤها بعد ظهور النزاع الدولي الاستثماري بين الدولة المضيفة والمستثمر الاجنبي، بهدف دراسة

النزاع الاستثماري بينهما ومن ثم تقديم مقترحات أو توصيات تهدف إلى حل ذلك النزاع.



**التحكيم:** عبارة عن طريقة قضائية سلمية لفض المنازعات بين أطراف في نزاع معين عن طريق أفراد عاديين يطلق عليهم اسم محكمين، والذين يتم اختيارهم بناءً على موافقة اطراف النزاع للفصل في ذلك النزاع الذي بينهما بدلاً من القضاء العادي المختص.

**التحكيم الاستثماري:** إجراء لتسوية النزاعات الاستثمارية بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة بدلاً من القضاء العادي سواءً الوطني او الدولي. يعطي التحكيم الاستثماري الحق للمستثمر الاجنبي لمقاضاة الدولة المضيفة عن طريق محكمين مستقلين ومؤهلين يتولون حل النزاع الاستثماري وتقديم حكم تحكيمي يتمتع بقوة التنفيذ وفق اتفاقية واشنطن.

يجب أن تكون أطراف النزاع التي ترغب في اللجوء الى (ICSID) من بين الدول الموقعة على معاهدة واشنطن أو من الأشخاص أو الهيئات التابعة لهذه الدول، كما يجب أن يوافق الأطراف أصحاب الشأن كتابة على إحالة النزاع للمركز التحكيم أو التوفيق.

يعتبر المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية هي الواجهة المفضلة بالنسبة للمستثمرين الأجانب في منازعاتهم القانونية الاستثمارية مع الدول المضيفة.



# المحور الرابع: الضمانات القانونية الدولية والمحلية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

## ⑤ مقدمة:

انطلاقاً من إيمان المملكة العربية السعودية بضرورة توفير العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية كالأستقرار السياسي و الاقتصادي والقانوني قامت المملكة العربية بجهود دولية متمثلة في إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بهدف منح المستثمر الأجنبي الضمانات الدولية الكافية والمتعلقة بتوفير الحماية القانونية والقضائية له وذلك من أجل تشجيعه على الاستثمار في السوق السعودية. كما لم تقتصر تلك الجهود على المستوى الدولي فقط، وإنما امتدت إلى تشمل المستوى المحلي.

حيث قامت حكومة المملكة العربية السعودية بإدخال العديد من الإصلاحات والتعديلات الهامة إلى قوانينها الداخلية المتعلقة بالاستثمار من أجل توفير ضمانات قانونية وقضائية للمستثمر الأجنبي بقصد تشجيعه للاستثمار في المملكة العربية السعودية.



# الضمانات الدولية: اتفاقيات الاستثمار الثنائية للمملكة العربية السعودية

خلال التسعينات من القرن الماضي حتى وقتنا المعاصر، قامت المملكة العربية السعودية ببناء علاقات اقتصادية دولية متكاملة وفعالة مع الكثير من الشركاء الدوليين خصوصاً في مجالات التبادل الاستثماري.

حيث أبرمت المملكة العربية السعودية العديد من المعاهدات الدولية الاستثمارية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية مع العديد من الدول وذلك من اجل تحقيق عدة اهداف والتي كانت من بينها:

- تعزيز علاقاتها الدولية الاقتصادية مع الدول الأخرى.
  - المساهمة في فتح الأسواق الدولية امام المستثمرين السعوديين.
  - توفير الحماية الدولية لرعاياها من المستثمرين السعوديين والذين يملكون استثمارات في بعض الدول العالم.
  - جذب المستثمرين الأجانب إلى السوق السعودية عن طريق منحهم حقوق و ضمانات واسعة.
- يوجد لدى المملكة العربية السعودية في وقتنا الحالي ما يقارب 23 معاهدة دولية ثنائية مع العديد من الدول موضوعها تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية كالاتفاقية السعودية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية.

دخلت سبعة عشر من تلك المعاهدات حيز النفاذ، والبقية في طور التنفيذ، مثل اتفاقية المملكة العربية السعودية مع تايوان، أوكرانيا وأوزباكستان. بالإضافة إلى تلك الاتفاقيات الثنائية، هنالك معاهدات إضافية يتم حالياً التفاوض بشأنها مع العديد من الدول مثل بعض دول الاتحاد الأوروبي. لا يوجد اختلاف يذكر بين المعاهدات الثنائية السعودية، حيث اغلب تلك المعاهدات متشابهة فيما بينها حول نصوصها واحكامها الواردة فيها.



# الضمانات المحلية للاستثمارات الأجنبية

🕒 **لمحة تاريخية عن أنظمة المملكة العربية السعودية القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي:**

من خلال الوقوف على التطور التاريخي لسياسات المملكة العربية السعودية وأنظمتها القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، يجد أنها مرت بخمسة مراحل تاريخية:

**المرحلة الأولى:** صدور نظام الاستثمار السعودي الأول بتاريخ 15/10/1376هـ.

**المرحلة الثانية:** والتي تعتبر مقارنة بالمرحلة الأولى مرحلة تشجيع للاستثمارات الأجنبية ولكنه كان تشجيع متحفظ، وهذه المرحلة بدأت بصدور النظام الثاني للاستثمار

بموجب المرسوم الملكي رقم 35 وتاريخ 11 / 10 / 1383هـ.

**المرحلة الثالثة:** صدور النظام الثالث للاستثمار والصادر بتاريخ 2/2/1399هـ.

**المرحلة الرابعة:** صدور نظام الاستثمار الأجنبي الحالي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 1) وتاريخ 15 / 1 / 1421هـ (2) ويتكون من 18 مادة، والتي تحتوي

احكامها على تنظيم شامل للاستثمار الأجنبي في المملكة من حيث الشروط والإجراءات والامتيازات والضمانات.

**المرحلة الحالية والأخيرة:** رؤية المملكة 2030 والإصلاحات القانونية والقضائية الواسعة والمتمثلة في اصدار العديد من الأنظمة التشريعية والتي تتعلق بتعزيز الحماية

الدولية للمستثمرين الأجانب بهدف رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من "إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%".





# ابرز الضمانات في الأنظمة القانونية السعودية

## 📌 نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الحالي:

- المادة السادسة: المعاملة الوطنية:

يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات.

- المادة الحادية عشرة: مبدأ الحماية من المصادرة دون تعويض عادل وفعال.

لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي ، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل، وفقاً للأنظمة والتعليمات.

- المادة السابعة: مبدأ ضمان حرية تحويل الأموال ونقل الاستثمارات:

يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

- المادة العاشرة: الشفافية مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة:

توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات.

- المادة السادسة عشرة (مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة): مبدأ الاستقرار القانوني:

لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام. ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأس مالها تخضع لأحكامه

- المادة الثالثة عشرة (طرق تسوية المنازعات الاستثمارية).







الى هُنا وينتهي وقتي المحدد لورشة العمل  
هذه، ارجوا ان أكون وفقت في طرحها.

شكرًا لحضوركم.

